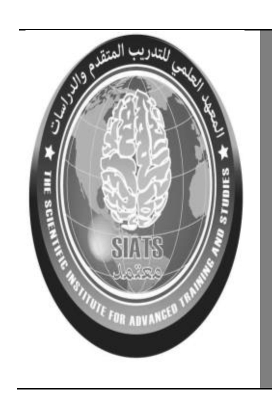


SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches

(JISTSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية

المجلد2 ، العدد 4،تشرين الأول،أكتوبر 2016م.

e-ISSN: 2289-9065

IMPACT OF THE ECONOMIC DEVELOPMENT STRATEGY FOR ISLAMIC BANKS

MUSTAFA ABU ZEID MEFTAH

أثر استراتيجية التنمية الاقتصادية للمصارف الاسلامية

أ. مصطفى أبو زيد مفتاح

أ.د. أحمد سفيان

أ.د. قمر الزمان بن نور الدين

أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة ملايا

mabuzyd@gmail.com

1438هـ – 2016م



ARTICLE INFO
Article history:
Received 12/7/2016
Received in revised form 3/8/2016
Accepted 5/9/2016
Available online 15/10/2016

Keywords:
Insert keywords for your paper

ABSTRACT

Economic development strategy is regarded one of the most important topics of interest to the contemporary generation of economists both in counties whose economies have achieved a high degree of progress and in countries that are still developing. This proposed strategy focuses on how to change usurious banks to Islamic ones gradually during a certain period of time. The economic development process assists in moving a backward society to an advanced society or more precisely changing an economic reality into an advanced reality, especially in the presence of a fertile land through investing the capital in Islamic banks and avoiding usurious banks through financing small projects as a start to achieve economic development economic, create jobs and eliminate unemployment. This study focuses on the following question: What is the impact of the contributions of Islamic banks on achieving economic development through investment funds in accordance with the Islamic law?

Keywords: Economic development - Islamic banks- strategy impac



الملخص

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية من اهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي حققت اقتصاداتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لا تزال حديثة النمو , وتتركز الاستراتيجية المقترحة في كيفية تحويل المصارف الربوية الي مصارف اسلامية وذلك تدريجيا أو مرحليا خلال فترة زمنية معينة , فعملية التنمية الاقتصادية تساعد علي نقل المجتمع من مجتمع متخلف الي مجتمع متقدم أو بمعني أدق تغيير الواقع الاقتصادي الي واقع متقدم وخاصة في وجود أرض خصبة وذلك باستثمار رأس المال في المصارف الاسلامية والابتعاد عن المصارف الربوية وذلك من خلال تمويل المشروعات الصغيرة كبداية لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل والقضاء علي البطالة . ترتيباً على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة على السؤال الآتي : ما أثر مساهمة المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استثمار الأموال وفقاً للشريعة الاسلامية ؟

كلمات مفتاحية :

أثر الاستراتيجية – التنمية الاقتصادية – المصارف الاسلامية



المقدمة :

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية من اهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي حققت اقتصاداتها درجة عالية من التقدم او في البلاد التي لا تزال حديثة النمو , وتتركز الاستراتيجية المقترحة في كيفية تحويل المصارف الربوية الي مصارف اسلامية وذلك تدريجيا أو مرحليا خلال فترة زمنية معينة , فعملية التنمية الاقتصادية تساعد علي نقل المجتمع من مجتمع متخلف الي مجتمع متقدم أو بمعني أدق تغيير الواقع الاقتصادي الي واقع متقدم وخاصة في وجود أرض خصبة وذلك باستثمار رأس المال في المصارف الاسلامية والابتعاد عن المصارف الربوية وذلك من خلال تمويل المشروعات الصغيرة كبداية لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل والقضاء علي البطالة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تنوع وتوزيع استخدامات الاموال لذي المصارف الاسلامية وتوظيف مواردها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية , ونظراً للتوظيف الامثل للموارد المالية في المصارف الاسلامية ومدي استقطابها لها من خلال اتباع اسس الاستثمار وفقا للشريعة الاسلامية والذي تسعي هذه المصارف الي ترسيخه وذلك باتباع استراتيجية معينة للنهوض بالتنمية الاقتصادية وبالتالي فان مشكلة البحث تتمثل في مدي مساهمة المصارف الاسلامية من خلال الاستراتيجية التي تتبعها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اساليب الاستثمار التي تتبعها هذه المصارف وفق الشريعة الاسلامية .

أهداف البحث :

1- بيان الدور التي تلعبه المصارف الاسلامية من خلال عملية تمويل المشروعات وفق الشريعة الاسلامية ومبادئ التكافؤ الاجتماعي للنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد .

2- بيان أثر المصارف الاسلامية من خلال الاستراتيجية المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن السلبيات التي تعاني منها المصارف التقليدية .



3- بيان مدي مساهمة المصارف الاسلامية في خلق فرص العمل والقضاء علي البطالة وتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة عند عملية التمويل لتحقيق الاستراتيجية التي يهدف اليها المصرف الاسلامي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث :

1 - في بيان استراتيجية المصارف الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية من احتياجات محلية للنهوض بها , ومدي مساهمة المصارف في الهدف المرجو منها لاقتصاديات الدول النامية .

2- توضيح ما تقدمه المصارف الاسلامية من أساليب التمويل والاستثمار والاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تطبيق الصيرفة الاسلامية لتحقيق استراتيجية ناجحة والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

3- تقدم هذه الورقة البحثية اضافة علمية عما تقدمه المصارف الاسلامية للتنمية الاقتصادية واثراء المكتبة بها للوصول الي الاهداف المرجوة .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر مساهمة المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اساليب الاستثمار التي تنتهجها هذه المصارف .

تقسيم الدراسة :

المبحث الأول :مفهوم استراتيجية التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني: مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : أدوار المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية .

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.



المبحث الأول

مفهوم استراتيجية التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم الاستراتيجية :

استراتيجية التنمية هي مجموعة العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة المرغوب فيها بالأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق والذي يضمن تنفيد كافة الجهود الانمائية[1]، وينبغي علي المصارف الاسلامية أن تستخدم استراتيجية للعمل في ظروف محلية وعالمية لأن هذه المصارف تشهد منافسة قوية أمام المصارف التقليدية , وكانت الأهمية الاقتصادية للمصارف الاسلامية أنها أصبحت ملجأ للاستثمارات لكثير من المذيعين وان حجم استثماراتها يتميز بتنوع أشكالها وانخفاض مخاطرها , وان ما يعكسه الاستثمار أوجب الاهتمام بالجوانب التنظيمية والادارية المتصلة به , ومنها الهيكل التنظيمي لقطاع الاستثمار والاجراءات الداخلية الخاصة به داخل المصرف , وكذلك الاهتمام بالمنافسة والعلاقة مع البيئة الخارجية التي تعتبر من أولي الاهتمامات للمصرف بالخارج للمحافظة علي وجود المصرف وخاصة في ظل الاتفاقيات الدولية .[2]

ويعتبر الابتكار المالي من أهم المجالات التي تهتم بها ادارة المصارف الناجحة , ولان هذه الاستراتيجيات تضبط عملية الابتكار المالي , بعيدا عن التخبط والتناقض بين الاهداف والتطبيق وسعيا لتحقيق هذه الغاية هناك بعض الاستراتيجيات الهامة ينبغي علي المصارف الاسلامية الاهتمام بها :

1- استراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي :

إن أحد الظواهر الايجابية في الفقه الاسلامي, وأن هناك أسباب موضوعية علمية أوجدت هذا الخلاف مثل اختلاف الزمان والمكان والظروف للوقائع محل البحث الفقهي , الا أن أهم استراتيجية لذي المصارف الاسلامية بخصوص المبتكرات والمنتجات المالية التي تطرحها للعملاء أن تكون خالية من الخلاف الفقهي ما أمكن , لتوسيع قاعدة العملاء لديها وتوفير جهدها في الرد والبيان علي المخالفين الي جهود الحلول والبدائل المالية المبتكرة .

1 – برق الناب، أبو بكر عبد الكريم، (دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية للدول النامية ، دراسة تطبيقية لعمليات البنك الاسلامي للتنمية في ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م، ص 17

2 – ابراهيم، وليد المتولي، تقييم استراتيجيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، 2012م www.library.bu. edu.eg.



2– استراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية:

يجب أن تكون المبتكرات أو المنتجات المالية ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية, وكذلك يجب علي المصارف الاسلامية أن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية السلبية مثل التضخم والبطالة .

3– استراتيجية الاتفاق مع السياسات التشريعية الحكومية:

جاءت هذه الاستراتيجية لتحقيق هدفين **الأول** مصلحة الفرد والمجتمع **والثاني** جعل مصلحة الفرد متطابقة مع مصلحة المجتمع .

4 – استراتيجية التميز في خدمة المجتمع:

يتكون الاقتصاد الاسلامي من قطاع نفعي وقطاع خيري لذلك يجب علي المصارف الاسلامية طرح مبتكرات مالية تلبي هذه الحاجة وكيفية تطبيقها علي الواقع [3]، حيث أن أهمية توظيف العنصر البشري بكل قدراته وامكاناته وتطويره والارتقاء به لسد حاجات المسلمين من جميع الجوانب الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصناعية , حيث يكفل لهم الاستقرار والأمان في ظل تطبيق شرع الله عز وجل , فالعنصر البشري أغني الموارد التي يملكها المشروع أو المنظمة , وخاصة ان وجدت القوي البشرية المدربة التي تستطيع تسخير هذه الامكانات لتحقيق أهداف المشروع , وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع والبلاد , وكل ذلك يحتاج الي خبرة ومهارة والرغبة في الاداء والسعي لإبقاء هذا المشروع قوة عاملة والمحافظة عليه .[3]

ثانياً: الدعائم والعناصر الاساسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية في المصارف الاسلامية:

إن المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية تتزايد وتتضاعف في عددها وفروعها ومنافستها للمصارف التقليدية , لذلك يجب علي المصارف الاسلامية أن تتبني استراتيجية واضحة للاستثمار وفق الشريعة الاسلامية والتي تتطلب العديد من الركائز التالية:

1–وضع خطط اقتصادية للدول التي يوجد بها العمل وتمويل المشروعات بقصد تحقيق أهداف التنمية الملحة في تلك الدول .

3 – العلي، سليمان بن علي، تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية، اصدار مؤسسة أمانة، طباعة مؤسسة انتر ناشونال غرافيكس، ط1، 1996م، ص42



2- الموائمة بين مصادر التمويل وبين الصيغ والادوات التمويلية والاستثمارية المستخدمة والمتعددة والمتنوعة بما يلبي كافة الاحتياجات الحقيقية للواقع .[4]

3- تجنب البيروقراطية في الحصول علي الدعم لانشاء مشاريع جديدة , بالاضافة الي القروض الميسرة الممنوحة من المصارف واعادة النظر في طريقة تسديدها مما يشجع علي انشاء مشاريع خاصة .

4- متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق العمل , مع ضرورة توفير البيانات اللازمة والدقيقة عن الاحتياجيات الفعلية لسوق العمل من خلال الاعتماد علي أدوات حديثة في ذلك .

5- تشجيع الشباب علي انشاء مشاريع خاصة واعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الانتاجي لاعتمادها علي يد عاملة كثيفة , ودعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولدة لفرص العمل .[5]

المبحث الثاني

مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية .

تعريف التنمية الاقتصادية:

تختلف التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي فيقصد بالنمو الاقتصادي التطور الاقتصادي الذي يحدث تلقائيا دون توجيه أو مجهودات مقصودة , أما التنمية الاقتصادية فيصد بها التغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع بفعل توجيه مقصود مستهدف .[6]

قد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم, ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، كما عرف (edgar owen) التنمية, في كتابه عام 1987م, بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.

---

4 – البعلي، عبد الحميد محمود، دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت، الديوان الاميري، ص 7 .

5 – بالمقدم، مصطفي، وطويطي، مصطفي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر ، الملتقي العلمي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15- 16 – نوفمبر – 2011م ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص 20 .

6 – حسن، حسن عبد العزيز، التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مصر ، ط3، 1997م، ص 129 .



ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، وقد عرف (a.k.sen) التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق (entitlements) والقدرات (capabilities), فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية.

والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بإبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[7].

ومن هنا يقصد بالتنمية هي عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات، ورفع مستوى التنمية البشرية، وهناك ثلاثة عناصر يجب توفيرها لضمان تحقيق التنمية، والمتمثلة في:

1- رفع مستوي المعيشة .

2- ايجاد الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي سليم وتعديل النظم الموجودة للأفضل.

3- زيادة حرية المواطنين وضمان توفير الحقوق السياسية الكاملة لهم وتوفير كافة متطلبات الحياة.

بنوك التنمية:

هي مجموعة من الوسطاء الماليين (عام وخاص) المتخصصين في تقديم القروض المتوسطة وطويلة الاجل لمشروعات التنمية

اقتصاديات التنمية:

هي دراسة كيفية تحول المجتمعات من الركود الي التنمية ومن الكساد للنمو ومن الدخل المنخفض للدخل المرتفع .

خطة التنمية:

هي وثيقة موضوعة بمعرفة الحكومة تضع الشروط اللاَّزمة لتحقيق التنمية وتقترح الإنفاق القومي اللاّزم لها مثل التنمية في القطاعات الخاصة، وتحدد مشروعات الاقتصاد الكلي المطلوب تنميتها ومراجعة السياسات الحكومية، وكثير من الدول الأقل نموا وضعت خطط خمسية للتنمية (خمس سنوات) لتحقيق أغراضها الاقتصادية للمواطنين وللآخرين[8] .

وتحرم التنمية الاقتصادية اذا تناولت مجالات محرمة مثل الخمور والمخدرات قال تعالي (انما الخمر والميسر والانصار والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون)[9]، ويحرم الانتاج والتنمية في مجالات تفسد الاخلاق ,

---

7 - القريشي، مدحث، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 122- 123.

8 - ميشيل ب ، تودارو، التنمية الاقتصادية ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر، الطبعة الانجليزية ، 2006م، ص829 .

9 - سورة المائدة، آية 90 .



وتهتك الاعراض , وتخل بالآداب العامة قال تعالي (ومن الناس من يشتري له الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا)[10]

ثانياً: أبعاد التنمية الاقتصادية:

البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميًا جعل منها أيديولوجية, وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا, إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية .

البعد الحضاري للتنمية :

عرفنا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية, بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية[11].

البعد الدولي للتنمية :

ولأهمية البعد الدولي يري البعض أن سياسة الاصلاح الاقتصادي ذات بعد دولي أكثر من أنها سياسة تعتمد علي الظروف المحلية , كما أن هذه السياسة في رأي المهتمين بهذا الموضوع لا تعتبر فقط ذات بعد اقتصادي ولكن تشمل علي أبعاد سياسية والتي من ضمنها التخفيف من القيود الحكومية وكذلك تحرير الاسعار , وتحسين مناخ الاستثمار في الدولة .[12]

10- سورة لقمان، آية 6 .

11 – القريشي، مدحث، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 131- 132- 133 .

12 – عثمان، محمد موسي، مذكرات في التنمية الاقتصادية، القاهرة ، مصر، مطابع الطوبجي، 1999م، ص175.



البعد الاجتماعي :

يمكن ادخال الرفاهية الاجتماعية في جميع أنواع التمويل المصرفي وذلك من خلال اتاحة فرص العمل والقضاء علي البطالة , وتعزيز الرخاء الاقتصادي وفق الشريعة الاسلامية , ويجب أن يدهب هذا التمويل الي أكبر عدد ممكن من اصحاب المشروعات , ولابد أن يكون الهدف هو اتاحة التمويل بالمضاربة أو المشاركة , ويتعين أن ينسجم هذا الهدف من قبل المصارف الاسلامية في هذا الموضوع, وتشجيع ادارة المشروعات والاسهام في الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للمجتمع .[13]

ثالثاً: أسس المنهج الاسلامي للتنمية :

يعتمد المنهج الإسلامي للتنمية على الأسس التالية:

1- تنمية واعداد العنصر البشري باعتباره غاية التنمية وأساسها .

2- الاستغلال الرشيد لكافة الامكانات والموارد المتاحة وتوجيهها لانتاج الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات .

3- توفير فرص العمل وتعبئة كل الطاقات البشرية لتحقيق التنمية .

4- التوازن بين فروع الانتاج , وفي توزيع امكانات التنمية , وبين الأجيال والفئات , وبين الأقطار والأقاليم .

5- الاعتماد المتزايد علي الذات والاستفادة بكل الموارد والكفاءة العلمية .

6- حسن استغلال الموارد الطبيعية وتوجيه الاستثمار حسب الاولوية التي وضعها فقهاء الاسلام مع اجتناب الكماليات والمظاهر .[14]

---

13 - شابرة، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام، فيرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، ط3 ، 1992م، ص 233 .

14 – داود، حسن يوسف، المصارف الاسلامية والتنمية الصناعية، القاهرة ، مصر، ط1، 1998م، ص 32 .



المبحث الثالث

أدوار المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية

أولاً: الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية :

إن الاسلام يأمر بالعمل والانتاج من أجل عمارة الارض , وان التنمية الاقتصادية تعد فرضا عقائديا مقدسا , لقوله تعالي (هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها)[15], ودور الدولة في عملية التنمية وخلق فرص العمل من خلال تمويل هذه المشروعات , نجد أن مفهوم التنمية في الاسلام يتضمن العدالة في توزيع ناتج عملية النمو حيث أن من أهم أهداف التنمية أن تكون مقترنة بعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع من خلال المؤسسات المالية الاسلامية [16].

ولعل أبرز وأنجح التجارب في التمويل الصغير هي تجربة "بنك فيصل" فرع أم درمان, وبنك الجيميرن, على الرغم أن هناك تجارب عديدة أخرى ناجحة في اندونيسيا, بنجلاديش, وماليزيا, ومصر, والأردن وعليه يتضح لنا الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في الاتي:

1- تلعب المصارف الإسلامية دوراكبيرا في تجميع المدخرات, وتعبئة الموارد من أجل توجيهها نحو الاستخدام في المجالات التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها في تحقيق التطور, من خلال الحد من اكتناز الموارد الذي يحاربه الدين الإسلامي, إذ أن الاكتناز يؤدي إلى اقتطاع جزء مهم من دخل المجتمع وثروته في موجودات يتم حجبها عن الاستخدام في دورة الدخل والنشاط الاقتصادي.

2- للمصارف أثر في الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد, من خلال تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية التي تتيح إمكانية زيادة الإنتاج, ومن ثمّ فإن المصارف الإسلامية تكون أكثر قدرة على استخدام الموارد في الاستثمار مقارنة مع المصارف التقليدية .

3- ترتبط عمليات المصارف الإسلامية بالاستثمار الذي يمكن أن يضمن تحقيق زيادة في قدرات الاقتصاد الإنتاجية بتكوين رؤوس أموال إنتاجية تسهم في زيادة الإنتاج, أو توسيع مشروعات قائمة بصيغ المشاركة والمضاربة أو الاستثمار المباشر, وبذلك تسهم بدرجة أكبر من غيرها في تحقيق التطور في الاقتصاد وتنميته.

15 – سورة هود، آية 61 .

16 – العلي، صالح حميد، المؤسسات المالية الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 436 .



4- للمصارف الإسلامية دور كبير في تلبية احتياجات المجتمع من خلال إسهامها في زيادة الاستثمار الذي ينجم عنه زيادة القدرة الإنتاجية المتصلة بإنتاج السلع الاستهلاكية وبذلك تسهم المصارف الإسلامية في زيادة رفاهية الأفراد من خلال الصيغ التي تستخدمها في التمويل بالمرابحة والسلم .

5- للمصارف الإسلامية دور في زيادة التشغيل من خلال تمويلها للنشاطات الاقتصادية, سواء أكانت استثمارية, أم انتاجية, أم استهلاكية, مما تؤدي إلى توفير فرص عمل والحد من انتشار البطالة في غالبية الدول العربية الإسلامية.

6- دور المصارف الإسلامية في تصحيح الهيكل الاقتصادي عن طريق توفير التمويل للنشاطات الاقتصادية عموما.

7- يمكن أن تسهم المصارف الإسلامية في الحد من تفاوت توزيع الدخول, من خلال عدم التركيز في توفير التمويل للقادرين, وبذلك لا يتيح لهم زيادة دخولهم المرتفعة أصلا, كما هو الحال في المصارف التقليدية التي تمنح قروضها للقادرين, في حين أن المصارف الإسلامية ينبغي لها أن تركز على توفير التمويل للمحتاجين, والأقل قدرة ودخلا, وبذلك تسهم في تقليل التفاوت في الدخول في عدم إتاحة فرص واسعة لزيادة دخول دوي الدخول المرتفعة .

8- إن المصارف الإسلامية يمكن أن تسهم في الحد من التضخم, نتيجة قصور العرض الكلي عن التزايد بشكل يتماشى مع الزيادة في الطلب الكلي, بسبب ضعف القدرات الإنتاجية, وضعف مرونتها, ودور المصارف الإسلامية في الحد من التضخم يرتبط في التمويل الذي توفره من خلال الصيغ المستخدمة التي تتضمن القيام بالنشاطات الاقتصادية

9- إن المصارف الإسلامية يمكن أن تسهم بدرجة مهمة في استخدام الموارد المتاحة بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق القيام بمشروعات استثمارية, سواء اكانت بصيغ المشاركة او المضاربة, من خلال عرض المصرف وتعاونه, وتقديم استشاراته المالية والفنية للمتعاملين معه[17] .

ثالثاً: الهدف التنموي للمصرف الإسلامي :

تساهم المصارف الاسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية انسانية في اطار المعايير الشرعية, وتستخدم المصارف الاسلامية عدة معايير للحكم علي جدوي الاستثمارات من منظور اسلامي , ويتم اعداد تقرير عن رأي الادارة في الدراسة المقدمة من قبل العميل علي المشروع المراد الحصول علي تمويل له , وأن يكون هذا المشروع يسعي الي تحقيق أهداف المجتمع الاسلامي وذلك بالبعد عن شبهة الربا الحرام أو تمويل أنشطة غير مشروعة وأن يكون لهذا المشروع مساهمة في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي , وتحقيق الاهداف القومية للدولة .[18]

17 – العلي، صالح حميد، المؤسسات المالية الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 499- 503 .

18 – رضوان، حمدي عبد العظيم ، دراسات الجدوي الاقتصادية في البنك الاسلامي، القاهرة ، مصر ، مكتبة المعهد بالقاهرة ، ط1، 1996م ، ص 57.



فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية ويشكل حافزًا قويا لإطلاق الطاقات الكامنة في الدول الإسلامية, وتفجير روح الابتكار والإبداع, من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة, والاستقرار، وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي:

1- تسعي المصارف الإسلامية في هذا المجال إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي وبما يحقق انعتاق الدول الإسلامية من أسر التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها, وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية ومن ثم تقوية علاقات الترابط والتكامل الاقتصادي بالشكل الذي يعود بالخير على الأمة الإسلامية وهي في هذا تضع حدا لمشكلة نقص حجم المدخرات وصغر حجم التراكم الرأسمالي بالدول الإسلامية وفي الوقت ذاته توفر الموارد اللازمة لتحقيق الانطلاقة التنموية الذاتية نحو الرفاهية الاقتصادية للأمة الإسلامية .

2 - تعمل المصارف الإسلامية في إطار سعيها الدائم ومسيرتها الدؤوب للتنمية الشاملة والعادلة بأسسها الاسلامية على إعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية والاستراتيجية التي يتم إنتاجها داخل البلدان الإسلامية.[19]

3 - تتصف مشروعات الدولة الاقتصادية بأنها للنفع العام وليس لمصلحة خاصة , وتضع الدولة عادة سياسات اقتصادية تكون ايجابية تتصف بالكفاءة الاقتصادية والتقدم الاقتصادي والتخطيط الشامل من أجل تحقيق الاهداف المرسومة , ويبرز دور الدولة هنا هو من قبيل الحكمة والفكر الانساني وقواعد الاقتصاد الاسلامي , حيث أن الاقتصاد الاسلامي يتميز بمراعاة أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية في المعاملات المائية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .[20]

4 - يعمل المصرف الإسلامي على تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية سواء كان ذلك بمعرفته منفردا بالكامل, أو عن طريق الاشتراك مع الغير من أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية المشهود لهم بحسن السمعة والإخلاص في العمل والقدرة على إدارة شؤونه, ولا يقتصر مجال إنشاء المشروعات على نشاط اقتصادي معين بذاته, بل يمتد ليشمل كافة الأنشطة الاقتصادية سواء في الصناعة أو الزراعة أو التجارة والتوزيع أو في التعدين.

ومن هنا فإن البنك الإسلامي هو أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى وأن معيار التزامه بالشريعة الإسلامية يقاس بمدى التصاقه واتصاله بالعملية التنموية ورسالتها الإنتاجية الشرعية, فليس الهدف من البنك هو مجرد تجميع أموال المسلمين, ولكن الهدف الأساسي هو توظيفها التوظيف الفعال في المشروعات التنموية التي تضيف للناتج القومي وتتيح للمجتمع

---

19 - رضوان، حمدي عبد العظيم ، دراسات الجدوي الاقتصادية في البنك الاسلامي، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

20 - أبو غدة، عبد الستار، بحوث في المعاملات والاساليب المصرفية الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ج 14، ص 304 .



سلعا وخدمات في حاجة إليها وبالشكل الذي يعود عائده على كل من المودع للأموال وعلي البنك المستثمر وعلي المجتمع .

لذلك إن محور عمل البنك الإسلامي هو دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي لشعوب الأمة والمجتمعات الإسلامية[21]

رابعاً: الأبعاد الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي :

لكي تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية لابد من توفر عدة ركائز والتي تتمثل:

1- صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

2- ارتفاع معدل تكوين رأس المال (المادي والبشري) في الاقتصاد بشكل عام وفي الانشطة الرائدة بشكل خاص .

3- تقدم الفنون الانتاجية (التقنية) بشكل مستمر .

4- وجود السوق .[22]

حيت أن التمويل المصرفي الإسلامي له أبعاد اقتصادية واجتماعية تتوافق مع مقاصد وأهداف المذهب الاقتصادي الإسلامي, ويتمثل هذا في النقاط التالية:

1 - **إلغاء الكلفة على الاستثمار** :

يلزم على استخدام التمويل المصرفي الإسلامي المبني على المشاركة إلغاء عنصر الرباء (الفائدة) – وهي تتمثل في الغالب خُمس تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الوضعي الربوي – مما يعني الزيادة في معدلات الأرباح الحقيقية الناتجة عن المشروع فيرفع من مستوى الاقتصادي للمجتمع خلافا للائتمان الربوي الذي يزيد في المستوي العام للأسعار ويسبب التضخم في الاقتصاد الكلي, وكذلك الأمر إذا انخفض المستوى العام للأسعار فإن الكثير من المدينين يعجز عن الوفاء وتسديد ديونهم فيحصل الإفلاس للعديد منهم, ويترتب عليه بقاء معظم مشروعاتهم معطلة مما يؤثر على نمو اقتصاد المجتمع .

وهذا الاستخدام الأمثل للموارد عبر التمويل الإسلامي يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الموارد يلازمه ارتفاع استخدام العمالة الكاملة فيزيد من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع دون إفساد في الأرض أو استهلاك للموارد.

---

21 - الخضيري، محسن أحمد، البنوك الإسلامية ، القاهرة، مصر ، ايتراك للنشر والتوزيع ، ص29- 31 .

22 – مرطان، سعيد سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام ، بيروت، لبنان، ط1، 2002 م ، ص241 .



2 - **توجيه الموارد المالية وفق اعتبارات العدالة والكفاءة :**

يتصف التمويل الإسلامي بالعدالة لأنه منبثق عن المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي من خصائصه العدالة ولذا فإن التمويل الإسلامي حينما يتوجه إلى الأفراد سواء في تجميع الموارد أو توظيفها يقوم على أساسين هما شرطا التمويل الإسلامي الأول: العدالة.

والثاني: الكفاءة ويقرر أن الكفاءة بدون عدالة ظلم واستبداد, والعدالة بدون كفاءة هدر وضياع للموارد.

3 - **انحسار ظاهرة الملاك الغائبين .**

تظهر هذه الخاصية من خلال مشاركة رب المال في اتخاد القرار التمويلي من حيث كونه شريكا في الربح والخسارة فهنا لا يغيب الممول عن متابعة تنفيد المشروع مع شريكه المتمول إذ كل منهما يحقق من الربح ويضمن من الخسارة بقدر رأس ماله فتتوزع المخاطر على وفق ذلك الإنفاق مما يدفعها إلى بذل قصارى جهدهما لإنجاح المشروع وتحقيق أهدافه الاقتصادية .

4 - **الاعتبارات الاجتماعية والقيمية في ترتيب الأولويات .**

مما يميز التمويل الإسلامي أنه يعد مدخلا أساسيا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في كثير من المجالات لما يستند إليه من أسس ومبادئ المذهب الاقتصادي الإسلامي ويتمثل هذا في مراعاته للالتزام بضوابط الإنتاج من حيث كونه متاحا وضروريًا لحياة الإنسان, واتباعه لسلم الأولويات والمصلحة الاجتماعية حيث تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد دون إلغاء لمصلحة الفرد أو الاعتداء عليها لذا حرم الاحتكار, وذلك حتى لا يكون هنالك تدخل غير صحيح أو حقيقي في السوق[23].

النتائج والتوصيات :

أولاً: نتائج الدراسة :

من خلال الإشكالية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- ان استقرار الاوضاع الاقتصادية والامنية والسياسية يعتبر عامل اساسي في نجاح مهام المصارف الاسلامية لاتباع استراتيجية معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاهداف المرجوة .

23 - منصور، أبوبكر عبد الله، المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الاسلامية، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ط1، 2010م .



2- ان اهتمام المصارف الاسلامية بدراسة الجدوي الاقتصادية للتمويل هذا يقتضي استراتيجية معينة لتحقيق ما تسعي اليه هذه المصارف .

3- ان اهتمام المصارف الاسلامية بحل مشكلة البطالة وخلق فرص العمل من خلال اتباع الصيرفة الاسلامية وفق الشريعة الاسلامية تؤدي الي تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد .

4- تفعيل الدور الاجتماعي للمصارف الاسلامية من خلال استراتيجية متبعة والتواصل مع المجتمع وتقديم القروض الحسنة تؤدي الي نجاحها ونجاح الاستراتيجية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

ثانياً: توصيات الدراسة :

ومما تقدم من استنتاجات نستخلص التوصيات التالية:

1- تفعيل دور المصارف الاسلامية في القطاعات الاقتصادية واستخدام صيغ التمويل الاسلامي تؤدي الي خلق فرص استثمار الاموال والقضاء علي الاكتناز الذي هو محرم من عند الله .

2- متابعة مدي جدوي التمويلات الممنوحة وفق الصيرفة الاسلامية وتقليل مخاطر الاستثمار من خلال عمليات التمويل التي تخدم هذه المشروعات .

3- العزم علي انشاء مصارف اسلامية في جميع انحاء البلاد مما يمكن من وجود فرص استثمار وبالتالي خلق فرص عمل والقضاء علي البطالة وهو الهدف الذي تسعي اليه المصارف الاسلامية باتباع استراتيجية معينة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تمثل الهدف الرئيسي والاساسي لها من خلال عملية التمويل .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1- إبراهيم، وليد المتولي، تقييم استراتيجيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، 2012م www.library.bu.edu.eg.



2- أبو غدة، عبد الستار، بحوث في المعاملات والاساليب المصرفية الاسلامية ، جدة ، السعودية ، 2015 م .

3- أبوزيد، محمد عبد المنعم، الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مصر ، ط1، 1996م .

4- البعلي، عبد الحميد محمود، دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت، الديوان الاميري .

5- الخضيري، محسن أحمد، البنوك الإسلامية ، القاهرة، مصر، ايتراك للنشر والتوزيع .

6- العلي، سليمان بن علي، تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية، اصدار مؤسسة أمانة، طباعة مؤسسة انتر ناشونال غرافيكس، ط1، 1996م .

7- العلي، صالح حميد، المؤسسات المالية الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، لبنان ، دار النوادر، ط1، 2008م .

8- بالمقدم، مصطفي، وطويطي، مصطفي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر ، الملتقي العلمي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 – نوفمبر – 2011م ، جامعة المسيلة ، الجزائر .

9- برق الناب، أبو بكر عبد الكريم، (دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية للدول النامية ، دراسة تطبيقية لعمليات البنك الاسلامي للتنمية في ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

10- حسانين، فياض عبد المنعم، آليات تطوير المنتجات والخدمات في صناعة الخدمات المالية الاسلامية (مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية، طرابلس ، ليبيا ، اكاديمية الدراسات العليا ، المنعقد في 29 – 30 \ 6\2008م .

11- حسن، حسن عبد العزيز، التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مصر ، ط3، 1997م .

12- داود، حسن يوسف، المصارف الاسلامية والتنمية الصناعية، القاهرة ، مصر، ط1، 1998م .

13- رضوان، حمدي عبد العظيم ، دراسات الجدوي الاقتصادية في البنك الاسلامي، القاهرة ، مصر ، مكتبة المعهد بالقاهرة ، ط1، 1996م .



14- شابرة، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام، فيرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، ط3 ، 1992م .

15- صحيفة الاثير، العدد 56 ، السنة السادسة ، يناير 2016 م ، ربيع الاول 1437هـ ، صحيفة عربية تصدر عن ماليزيا .

16- عثمان، محمد موسي، مذكرات في التنمية الاقتصادية، القاهرة، مصر، مطابع الطوبجي، 1999 .

17- مرطان، سعيد سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام ، بيروت، لبنان، ط1، 2002 م .

18- منصور، أبوبكر عبد الله، المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الاسلامية، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ط1، 2010م .

19- ميشيل ب ، تودارو، التنمية الاقتصادية ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر، الطبعة الانجليزية ، 2006م .

20- نصار، أحمد محمد، منتدي التمويل الاسلامي، استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الاسلامية، iclamfin.go.for um.met\t61.topic

21- يوسف، يوسف ابراهيم، التنمية الاقتصادية في الاسلام، جامعة قطر، 1997م .

